مصرف عجمان (ش.م.ع.)
(شركة مساهمة عامة)

البيانات المالية للفترة من
٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢-٣
الميزانية العمومية	٤
بيان الدخل	٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية للمساهمين	٦
بيان التدفقات النقدية	٧
إيضاحات حول البيانات المالية	٨ – ٢٥

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

البيانات المالية المرحلية للفترة من
٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

تقرير مجلس الإدارة للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم بخصوص أنشطة مصرف الإسلامي (ش.م.ع) ("المصرف") للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مرفقاً بالبيانات المالية المدققة.

الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في تنفيذ الأنشطة المصرفية وأنشطة التمويل والاستثمار من خلال الأدوات الإسلامية المتنوعة مثل المرابحة، الوكالة، الصكوك والإجارة. يتم تنفيذ أنشطة المصرف وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وضمن أحكام عقد تأسيس المصرف.

النتائج

تم بيان المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، إلى جانب بيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ في البيانات المالية المرفقة.

توزيعات الأرباح

لا يقترح أعضاء مجلس الإدارة دفع توزيعات أرباح للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ .

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس إدارة المصرف العاملون خلال الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ هم:

صاحب السمو الشيخ عمـــّار بن حميد النعيمي (رئيس مجلس الإدارة)
صاحب السمو الشيخ أحمد بن حميد النعيمي (نائب رئيس مجلس الإدارة)
صاحب السمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي
سعادة الدكتور على راشد عبد الله النعيمي
السيد على عبد الله الحمراني
السيد سالم راشد الخضر
السيد يوسف على فاضل بن فاضل

مدققو الحسابات

عبر مدققو الحسابات، شركة برايس ووترهاوس كوبرز، عن رغبتهم في الاستمرار بتدقيق حسابات المصرف.

بأمر مجلس الإدارة

.....
عضو مجلس الإدارة

٢١ فبراير ٢٠١٠

برايس ووترهاوس كوبرز
الطابق ٤٠، مكاتب أبراج الإمارات
ص.ب: ١١٩٨٧، دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٠٤٣١٠٠ ٤(٠) ٩٧١+
فاكس: ٣٣٠٤١٠٠ ٤(٠) ٩٧١+
البريد الإلكتروني: pwc.emirates@ae.pwc.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
في مصرف عجمان (ش.م.ع.)

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف عجمان الإسلامي (ش.م.ع) ("المصرف") والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية المتصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية بحيث تكون خالية من أية أخطاء جوهرية سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولة حسب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

برايس ووترهاوس كوبرز
الطابق ٤٠، مكاتب أبراج الإمارات
ص.ب: ١١٩٨٧، دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٠٤٣١٠٠ ٤(٠) ٩٧١+
فاكس: ٣٣٠٤١٠٠ ٤(٠) ٩٧١+
البريد الإلكتروني: pwc.emirates@ae.pwc.com

الرأي

برأينا، تعبر البيانات المالية المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، نفيدكم بما يلي:

(١) أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

(٢) أن البيانات المالية تتوافق، ومن كافة النواحي الجوهرية، مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته ومع النظام الأساسي للمصرف؛

(٣) أن المصرف قد احتفظ بسجلات محاسبية صحيحة وأن البيانات المالية متوافقة معها؛

(٤) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر حسابات المصرف؛ و

(٥) لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المصرف قد أخل بأي من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته أو نظامه الأساسي بشكل يمكن أن يؤثر جوهرياً على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته، نفيدكم بأننا حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز
٢١ فيبراير ٢٠١٠

أمين حسن ناصر
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٣٠٧
دبي، الإمارات العربية المتحدة

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	إيضاحات	ألف درهم
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٤	٧٢,٧٥٦
استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	٥	١,٧٢٤,٠٠٢
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها لحين استحقاقها	٦	٤٣,٤٦٨
ممتلكات ومعدات	٧	٦٥,٦٠٧
موجودات أخرى	٨	٢٢,١٢٠
مجموع الموجودات		١,٩٢٧,٩٥٣
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين		
المطلوبات		
ودائع العملاء	٩	٧٨٦,٦٥٧
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف	١٠	٨١,٠١٥
مطلوبات أخرى	١١	٥٥,٣١١
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٢	١,٩٠١
مجموع المطلوبات		٩٢٤,٨٨٤
حقوق الملكية للمساهمين		
رأس المال	١٣	١,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٤	٢,٠٥٠
أرباح محتجزة		١,٠١٩
مجموع حقوق الملكية للمساهمين		١,٠٠٣,٠٦٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين		١,٩٢٧,٩٥٣

تم اعتماد هذه البيانات المالية بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٠ ووقعها بالنيابة عن مجلس الإدارة كل من:

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ٨ إلى ٢٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

بيان الدخل للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

	إيضاحات	ألف درهم
الإيرادات		
إيرادات من استثمار في أدوات التمويل الإسلامي	١٦	١١٠.٦١٩
عائدات أرض مقدمة من حكومة عجمان	٢٠	٥٧.٩٩٢
إيرادات من أوراق مالية استثمارية		٩.٤٤٢
إيرادات الرسوم وإيرادات أخرى		٨.٧٦٤
		١٨٦.٨١٧
حصة المودعين من الأرباح		(١٢.٠٩١)
صافي الإيرادات		١٧٤.٧٢٦
المصاريف		
تكاليف الموظفين	١٧	(١٠٢.١٨٥)
مصاريف عمومية وإدارية	١٨	(٥٣.٤٨٩)
الاستهلاك	٧	(١٠.٢٦٩)
رسوم الإنخفاض للخسائر الإئتمانية (صافي)	٥	(٧.٦٥٠)
ربح الفترة		١.١٣٣
ربح السهم الواحد – أساسي (درهم إماراتي)	٢١	٠.٠٠١١

بيان التغيرات في حقوق الملكية للمساهمين للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	رأس المال ألف درهم	صافي الفائض من الطرح العام الأولي ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	المجموع ألف درهم
أسهم مصدرة (إيضاح ١٣)	١.٠٠٠.٠٠٠	–	–	–	١.٠٠٠.٠٠٠
الفائض من الطرح العام الأولي (إيضاح ١٥)	–	١.٩٣٦	–	–	١.٩٣٦
ربح الفترة	–	–		١.١٣٣	١.١٣٣
محول إلى إحتياطي قانوني (إيضاح ١٤ و ١٥)	–	(١.٩٣٦)	٢.٠٥٠	(١١٤)	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	١.٠٠٠.٠٠٠	–	٢.٠٥٠	١.٠١٩	١.٠٠٣.٠٦٩

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

بيان التدفقات النقدية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	ألف درهم
أنشطة العمليات	
ربح الفترة	١.١٣٣
تعديلات بسبب:	
الاستهلاك	١٠.٢٦٩
مخصص الإنخفاض في القيمة	٧.٦٥٠
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢.١٥٧
	٢١.٢٠٩
التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:	
استثمار في أدوات التمويل الإسلامي	(١.٧٣١.٦٥٢)
وديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	(٤٧.٨٢٣)
موجودات أخرى	(٢٢.١٢٠)
ودائع العملاء	٧٨٦.٦٥٧
مبالغ مالية موظفة من مصارف	٨١.٠١٥
مطلوبات أخرى	٥٥.٣١١
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	(٢٥٦)
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات	(٨٥٧.٦٥٩)
أنشطة الاستثمار	
شراء ورقة مالية استثمارية	(٤٣.٤٦٨)
شراء ممتلكات ومعدات	(٧٥.٨٧٦)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(١١٩.٣٤٤)
أنشطة التمويل	
أسهم مصدرة	١.٠٠٠.٠٠٠
صافي الفائض من الطرح العام الأولي	١.٩٣٦
صافي النقد الناتج عن أنشطة التمويل	١.٠٠١.٩٣٦
صافي الزيادة في النقد و ما في حكمه	٢٤.٩٣٣
النقد و ما في حكمه في نهاية الفترة (إيضاح ٤)	٢٤.٩٣٣

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩

١ التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف عجمان (ش.م.ع) ("المصرف") كشركة مساهمة عامة. العنوان المسجل للمصرف هو المنطقة الحرة في عجمان، بناء ج، الطابق ١٣، شارع الميناء، ص.ب ٧٧٧٠، عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة. تأسس المصرف بشكل قانوني بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٠٨، وتم تسجيله لدى هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة") بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨، وحصل على رخصة من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعمل كمركز رئيسي بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٨. بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٨، حصل المصرف على رخصة مصرفية للفرع من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وباشر العمليات بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

بالرغم من أن المصرف باشر العمليات في سنة ٢٠٠٨، فقد باشر بإنفاق مصاريف ما قبل التشغيل اعتباراً من ٨ يناير ٢٠٠٧ وبالتالي، تشتمل هذه البيانات المالية على مصاريف ما قبل التشغيل المنفقة منذ ذلك التاريخ.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في القيام بالأنشطة المصرفية وأنشطة التمويل والاستثمار من خلال أدوات إسلامية متنوعة مثل المرابحة والوكالة والصكوك والإجارة. يمارس المصرف أنشطة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ووفقاً لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الهامة المتبعة بواسطة المصرف في إعداد هذه البيانات المالية المرحلية مبينة أدناه:

أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إن إعداد البيانات المالية المرحلية بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي استخدام تقديرات محاسبية، كما يقتضي أيضاً من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية لهذه البيانات المالية ضمن السياسات المحاسبية ذات العلاقة.

المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الصادرة التي لم تصبح سارية حتى الآن

تعد المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية على المعايير القائمة، والتي تم إصدارها، إلزامية للفترات المحاسبية للمصرف اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠ أو بعد ذلك التاريخ، والتي لم يقم المصرف باتباعها في وقت مبكر.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، الأدوات المالية: الإفصاحات وتعديل إضافي على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، طريقة عرض البيانات المالية – الإفصاحات الرأسمالية (يصبح سارياً اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ – "قطاعات العمليات" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ (تعديل)، "تكاليف القروض" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ (تعديل)، "الدفعات التي تستند إلى أسهم" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (تعديل)، "عرض البيانات المالية"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ (تعديل)، "الأدوات المالية: العرض"، والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (تعديل)، "الاستثمارات في الشركات الزميلة" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢، "الأدوات المالية: العرض" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، "الأدوات المالية: الإفصاحات") (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ (تعديل)، "الإنخفاض في قيمة الأصول" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ (تعديل)، "الموجودات غير الملموسة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (تعديل)، "الأدوات المالية: الاحتساب والقياس" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أساس الإعداد (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الصادرة التي لم تصبح سارية حتى الآن (تابع)

- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ (تعديل)، "الحصص في الائتلافات المشتركة" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ (تعديل)، "العقارات الاستثمارية" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (تعديل)، "إندماجات الأعمال" (و التعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ "البيانات المالية الموحدة و المنفصلة"، و المعيار المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ "الاستثمار في الشركات الزميلة"، و المعيار المحاسبي رقم ٣١ "الحصص في المشاريع المشتركة"، و يسري مستقبلياً على اندماجات الأعمال التي يكون تاريخ الاستحواذ فيها في أو قبل قبل الفترات السنوية التي تبدأ في أو قبل ١ يوليو ٢٠٠٩.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ (تعديل) ، "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة" (والتعديل الناتج عنه على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ "اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة") (يسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٩)؛
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ (المعدل)، "البيانات المالية الموحدة و المنفصلة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩.
- التفسير رقم ١١ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ، "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ – معاملات أسهم الخزينة والمجموعة"؛ (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ مارس ٢٠٠٧).
- التفسير رقم ١٣ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية "برامج ولاء العملاء"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- التفسير رقم ١٤ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ – السقف على أصل منافع محددة، متطلبات الحد الأدنى من التمويل وتفاعلها" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في يناير ٢٠٠٨).
- التفسير رقم ١٢ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "ترتيبات امتياز الخدمة"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).

قامت الإدارة بتقييم أثر المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المذكورة أعلاه على المعايير الصادرة على البيانات المالية المرحلية للمصرف وخلصت إلى أنها إما لا تتصل بالبيانات المالية المرحلية للمصرف أو لن يكون لها أثر جوهري عليها، باستثناء التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، والذي سيؤثر على عرض بيان التغيرات في حقوق الملكية وعلى الدخل الشامل وكذلك المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨. لا يؤثر هذا التعديل على احتساب أو قياس أو الإفصاح عن بعض المعاملات والأحداث الأخرى المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى. سوف يتم إظهار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ في البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

عملات أجنبية

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية للمصرف باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يعمل المصرف ضمنها ("العملة الوظيفية"). البيانات المالية معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمصرف.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية الناشئة بعملات أجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. يتم احتساب الفروقات الناتجة عن الصرف في بيان الدخل.

استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

كافة الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي هي أدوات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مدرجة في سوق نشطة. وتنشأ هذه الاستثمارات عندما يقوم المصرف بتقديم مبالغ مالية بشكل مباشر إلى المدين دون وجود نية للمتاجرة بالأدوات المالية. يتم قياس الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة ويتم إدراجها صافية من المخصصات المرصودة للانخفاض في القيمة.
عقد المرابحة هو عقد بيع بين المصرف وعميله لبيع بضائع بسعر يشتمل على هامش ربح متفق عليه بين كلا الطرفين. ينطوي أسلوب التمويل هذا على شراء بضائع بواسطة المصرف حسب طلب العميل ويتم بيعها للعميل بزيادة في السعر. يتم تحديد طريقة السداد في العقد وتكون عادة من خلال أقساط.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

استثمار في أدوات التمويل الإسلامي (تابع)

ينطوي عقد الوكالة على قيام المصرف بتقديم مبلغ محدد من المال لوكيل ماء والذي يقوم باستثماره وفقاً لشروط محددة وبأجر محدد (مبلغ مالي مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر). وعند حلول موعد الاستحقاق، يقوم المصرف بقبض المبلغ المستثمر من الوكيل بالإضافة إلى معدل العائد المتفق عليه. أما بالنسبة لعقد الإجارة، يتولى المصرف بموجبه تمويل (شراء) المعدات أو المباني أو تقديم التسهيلات الأخرى بناء على طلب العميل على أن يقوم العميل باستئجارها مقابل مبلغ يتفق عليه الطرفان.

أوراق مالية استثمارية

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية من الاستثمار المحتفظ به لحين استحقاقه وهو أصل مالي غير مشتق له دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وفترة استحقاق ثابتة، ولدى إدارة المصرف النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ به لحين استحقاقه. فيما لو قام المصرف ببيع جزء كبير منه، يتم إعادة تصنيف الفئة بكاملها كمتوفرة للبيع.

إن المشتريات والمبيعات المنتظمة للأوراق المالية الاستثمارية يتم احتسابها بتاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بشراء أو بيع الأصل. يتم احتساب الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لحين استحقاقها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة ويتم إدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يتم إيقاف احتساب الأوراق المالية الاستثمارية عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم المصرف بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكل كامل.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بتاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم مدى توفر دليل موضوعي على أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض في قيمتها. لا يعتبر أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض في القيمة إلا عند توفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاحتساب الأولي للأصل ويكون لذلك الحدث أثر على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل بشكل يمكن تقديره بشكل موثوق. وعند توفر دليل موضوعي على تكبد المصرف لخسارة انخفاض في قيمة الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة بوصفه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي للأداة المالية، بما في ذلك أية مبالغ قابلة للاسترداد من الكفالات والضمانات ويتم احتسابه في بيان الدخل.

إذا نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط هذا النقص بشكل موضوعي بحدث يحصل بعد أن تم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة (مثل تحسن في التقييم الائتماني للمدين)، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة التي تم احتسابها سابقاً في بيان الدخل.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

لا تخضع الموجودات التي ليس لها عمر إنتاجي محدد للإطفاء ويتم فحصها بشكل سنوي لتحري الانخفاض في قيمتها. تتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي يوجد لها تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (وحدات مكونة للنقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية بخلاف السمعة التجارية التي تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة للعكس المحتمل للانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرةً باقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المصرف فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إيقاف احتساب القيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم إدراج كافة مصاريف عمليات الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم إنفاقها فيها.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات ومعدات (تابع)

يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها أو المبالغ التي تمت إعادة تقييمها وصولاً إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

	عدد السنوات
تحسينات على عقار مستأجر	٧
أثاث وتركيبات ومعدات	٥
مركبات	٥
أجهزة كمبيوتر	٣ – ٧

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند الضرورة بتاريخ كل ميزانية عمومية. عندما تكون القيمة الدفترية لأحد الموجودات أكبر من قيمته التقديرية الممكن استردادها، يتم خفضها مباشرة إلى القيمة الممكن استردادها .

يتم تحديد أرباح وخسائر عمليات الاستبعاد من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية ويتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة. وعند مباشرتها، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المحاسبية للمصرف.

ودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف

يتم احتساب ودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل المصارف مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

احتساب الإيرادات

إن الإيرادات من الاستثمار في أدوات التمويل الإسلامي والأوراق المالية الاستثمارية، والتي تشتمل على الرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعلي للأداة المالية، يتم احتسابها في بيان الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى

يتم احتساب إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة.

منافع الموظفين

يتم أداء مساهمات التقاعد بخصوص الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة وفقا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

يتم رصد مخصص استناداً إلى كامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترة خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية.

مخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ لدى المصرف التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المرجح خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

النقد و ما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، فإن النقد و ما في حكمه يتكون من النقد في الصندوق، والمبالغ المالية في الحسابات الجارية وتحت الطلب والمبالغ المالية الموظفة بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر.

منح حكومية

يتم احتساب المنح غير النقدية على شكل أرض مستلمة من الحكومة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إدراجها في بيان الدخل عند توفر تأكيد معقول على أنه لن يتم إلغاء المنحة.

٣ إدارة المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المصرف إلى تعريضه لمجموعة من المخاطر المالية، وتنطوي هذه الأنشطة على تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة محددة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن قبول المخاطر يقع في صلب عمل الخدمات المالية، وتعد مخاطر العمليات نتيجة حتمية لممارسة العمل المصرفي. بناءً على ذلك يتمثل هدف المصرف في تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد والتقليل ما أمكن من التأثيرات السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

تعد المخاطر قائمة في أنشطة المصرف، لكن تتم إدارتها من خلال عملية تحديد، وقياس، ومراقبة بشكل مستمر وتخضع لسقوف المخاطر وللضوابط الأخرى.

إن سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ولوضع سقوف وضوابط مناسبة للمخاطر، ولمراقبة المخاطر وللالتزام بالسقوف من خلال أنظمة المعلومات الحديثة والموثوقة. يقوم المصرف بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة به بشكل منتظم لإظهار التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تتم إدارة المخاطر بواسطة قسم إدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتولى قسم إدارة المخاطر المسؤولية عن القيام بعملية مراجعة مستقلة لإدارة المخاطر ولبيئة الرقابة. إن أنماط المخاطر الأكثر أهمية التي يتعرض لها المصرف هي مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح، ومخاطر العملات ومخاطر الأسعار. يخضع المصرف أيضاً لمخاطر العمليات. مع ذلك، لا تقوم عملية مراقبة المخاطر المستقلة بمراقبة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة، والتقنية وقطاع العمل. تتم مراقبة هذه المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمصرف.

هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية بشكل نهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر؛ مع ذلك، توجد هناك هيئات مستقلة بشكل منفصل تتولى المسؤولية عن إدارة ومراقبة مخاطر المصرف.

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن أسلوب إدارة المخاطر بصفة عامة واعتماد الاستراتيجيات والمبادئ الخاصة بالمخاطر.

لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة ("اللجنة")

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة في أداء واجباته بشأن ضمان التزام أنشطة المصرف بالقوانين والأنظمة السارية، وبنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وبقواعد السلوك الخاصة بالمصرف.

قسم إدارة المخاطر ("القسم")

يتولى القسم المسؤولية عن تنفيذ واتباع الإجراءات المتعلقة بالمخاطر للتأكد من وجود عملية رقابة مستقلة. يتولى القسم المسؤولية عن اعتماد الائتمان، وإدارة الائتمان، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات ومراقبة المخاطر بصفة عامة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في كافة أقسام المصرف بشكل دوري من قبل التدقيق الداخلي والذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات والتزام المصرف بالإجراءات. يقوم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج عمليات التقييم التي يقوم بتنفيذها مع الإدارة، وبرفع تقارير عن النتائج والتوصيات بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقوم المصرف بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية تقليدية بخصوص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. إضافة لذلك، يستخدم المصرف أيضاً تحليلات وطرقاً كمية لدعم المراجعات على الاستراتيجيات الخاصة بالعمليات والمخاطر حسبما تقتضي الحاجة. تعكس التحليلات والطرق هذه كلاً من الخسارة المتوقعة المحتمل نشوئها خلال سير العمل العادي أو الخسائر غير المتوقعة في حال حصول حدث غير متوقع استناداً إلى الأساليب الإحصائية المبسطة ومختلف الاحتمالات الناشئة من الخبرة السابقة. يقوم المصرف أيضاً بتنفيذ اختبارات التحمل التي قد تنشأ عندما تحصل، فعلياً، أحداث قاسية من غير المحتمل حدوثها عادة.

تتم مراقبة وتنفيذ الرقابة على المخاطر بشكل رئيسي فيما يتعلق بالسقوف الموضوعة من قبل المصرف. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمصرف وكذلك مستوى المخاطر التي يكون المصرف مستعداً لقبولها مع التركيز بشكل إضافي على قطاعات عمل مختارة.

خفض المخاطر

كجزء من إدارة المخاطر بصفة عامة، يستخدم المصرف طرقاً مختلفة لإدارة التعرضات الناتجة عن التغيرات في مخاطر الائتمان، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر العمليات.

يسعى المصرف لإدارة تعرضاته لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة التمويل والاستثمار لتجنب التركيز في المخاطر بدون داعي للأفراد ومجموعات العملاء في مناطق أو قطاعات عمل محددة. يستخدم المصرف الضمانات بشكل فعال لخفض تعرضه لمخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر السوق وفقاً للتوزيع المحدد مسبقاً للموجودات على امتداد الفئات المختلفة للموجودات والتقييم المتواصل للظروف السوقية بخصوص الحركات المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومعدلات الربح وحقوق الملكية الدلالية.

بهدف توفير الحماية في مقابل مخاطر السيولة، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وبإدارة الموجودات في سياق سيولة المصرف بشكل عام مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على رصيد جيد من النقد ومرادفات النقد.

ولإدارة كافة المخاطر الأخرى، قام المصرف بوضع إطار عمل تفصيلي لإدارة المخاطر لتحديد واستخدام الموارد لخفض المخاطر.

تركيز المخاطر

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في نشاطات عمل متشابهة، أو في نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية، أو تكون لديهم خصائص اقتصادية متشابهة تؤدي إلى تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تشير التركيزات إلى التأثر النسبي لأداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تجنب زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمصرف على إرشادات محددة للتوجه نحو المحافظة على محفظة متنوعة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات في مخاطر الائتمان التي يتم تحديدها وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر

قياس مخاطر الائتمان

يقوم إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالمصرف بتقييم احتمالية عجز الأطراف المقابلة بشكل منفرد من خلال استخدام أدوات التقييم الداخلي المصممة للفئات المختلفة من الأطراف المقابلة. لقد تم وضع إطار العمل بشكل داخلي وهو يجمع التحليل الإحصائي مع الرأي الصادر عن موظف الائتمان، وعندما يكون ملائماً، يتم التحقق منه من خلال المقارنة مع البيانات المتوفرة خارجياً.

يتم قياس تعرض المصرف لمخاطر الائتمان وفقاً لكل طرف مقابل على حدة، وكذلك وفقاً لمجموعة الأطراف المقابلة التي لها نفس الخصائص. ولخفض التركيز المحتمل للمخاطر، تم وضع سقوف لمخاطر الائتمان وتتم مراقبتها في ضوء تغير الظروف الخاصة بالطرف المقابل والظروف السوقية.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالمصرف على:

- وضع هيكل الصلاحيات والسقوف لاعتماد التسهيلات الائتمانية وتجديدها؛
- مراجعة وتقييم التعرضات الائتمانية وفقاً لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل الموافقة على منح التسهيلات للعملاء، فيما تخضع عمليات تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس عملية المراجعة؛
- تنويع الإقراض والأنشطة الاستثمارية؛
- حصر تركيزات التعرض للمخاطر على قطاعات العمل والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة؛ و
- مراجعة الالتزام بشكل متواصل وفقاً لسقوف التعرض المقررة فيما يتعلق بالأطراف المقابلة، وقطاعات العمل والدول ومراجعة السقوف وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف والاتجاهات السوقية.

المخاطر الخاصة بالالتزامات المتعلقة بالائتمان

يوفر المصرف لعملائه الكفالات وخطابات الاعتماد التي تتطلب قيام المصرف بأداء الدفعات في حال إخفاق العميل في أداء التزامات محددة تجاه أطراف أخرى. تعرض هذه الأدوات المصرف لمخاطر مشابهة لموجودات التمويل والاستثمار وتتم مراقبتها بواسطة نفس عمليات وسياسات الرقابة.

الانخفاض في القيمة وسياسات رصد المخصصات

يتم رصد مخصص لأصل/تعرض محدد عندما يتم اعتبار أن التعرض أو الأصل ذي الصلة قد تعرض للانخفاض في قيمته وعندما لا تغطي الورقة المالية/الضمان القائم التعرض بشكل كامل. يتم رصد مخصص محدد حالما يتم اعتبار أن الاسترداد الكامل لأصل ما أصبح مشكوكاً فيه. تساوي قيمة المخصص المحدد المبلغ المطلوب لخفض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته المتوقعة القابلة للاسترداد.

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، كان الحد الأقصى لتعرض المصرف لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الأرصدة مع المصارف الأخرى	٢.٨٢٩
استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	١.٧٢٤.٠٠٢
ورقة مالية استثمارية	٤٣.٤٦٨
موجودات أخرى	٩.٨١٧
	١.٧٨٠.١١٦
مطلوبات طارئة والتزامات	٢٣٧.١٥٩

يمثل الجدول أعلاه أسوأ سيناريو لتعرض المصرف لمخاطر الائتمان بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩، ودون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى محجوزة. وبالنسبة للموجودات ضمن الميزانية العمومية، تستند التعرضات المبينة أعلاه إلى صافي القيم الدفترية كما هي مدرجة في الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٩.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تركزت استثمارات المصرف بنسبة ٦٨% في أدوات التمويل الإسلامي لدى مصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة.

استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
لم يتأخر سدادها و لم تنخفض قيمتها	١.٧٢٢.٣٩٩
تأخر سدادها و لم تنخفض قيمتها	٦.٤٥٠
انخفضت قيمتها	٢.٨٠٣
	١.٧٣١.٦٥٢
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة	(٧.٦٥٠)
	١.٧٢٤.٠٠٢

لا يتم اعتبار الاستثمار في أدوات التمويل الإسلامي التي تأخر سدادها لأقل من تسعين (٩٠) يوماً قد تعرضت للإنخفاض في قيمتها، ما لم تتوفر معلومات تدل على عكس ذلك. تشمل الإستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي التي تأخر سدادها و لم تتعرض للإنخفاض في قيمتها:

استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
تأخر سدادها ٣٠ يوماً	٤.٥٣٠
تأخرسدادها ٦٠ يوماً	١.٤٧٠
تأخر سدادها من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً	٤٥٠
	٦.٤٥٠

لم تكن هنالك استثمارات كبيرة في أدوات التمويل الإسلامي التي تم إعادة التفاوض بشأنها خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغييرات في الأسعار السوقية مثل معدل الربح. إن إدارة مخاطر السوق مصممة لحصر مبلغ الخسائر المحتملة في المراكز المفتوحة والتي قد تنشأ نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في معدلات الربح، وأسعار العملات وحركات الأسعار. يستخدم المصرف نماذج ملائمة، استناداً إلى الممارسات السوقية الاعتيادية، لتقييم مراكزه ويستلم معلومات عن السوق بشكل منتظم بهدف تنظيم مخاطر السوق.

يتكون إطار العمل الخاص بمخاطر الأسواق التي تتم المتاجرة فيها من العناصر التالية:

- سقوف للتأكد من عدم تجاوز الأطراف التي تقبل المخاطر إجمالي المقاييس للمخاطر والتركيزات الموضوعة بواسطة الإدارة العليا.
- يتم تنفيذ عمليات تقييم مستقلة لمقارنة الأسواق، وتسوية المراكز ومتابعة وقف الخسائر لمراكز المتاجرة في الوقت المناسب.

إن السياسات والإجراءات وسقوف المتاجرة موضوعة للتأكد من تنفيذ سياسات مخاطر السوق الخاصة بالمصرف بشكل فعال. تتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري لضمان بقائها متوافقة مع سياسات مخاطر السوق الخاصة بالمصرف بشكل عام.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر معدلات الربح نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تصبح مستحقة أو التي تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

يتعرض المصرف لآثار التقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح والتي نشأت من استثمارات بقيمة ١.٧٢٤ مليون درهم في أدوات التمويل الإسلامي، وقيمة ٤٣.٥ مليون في ورقة مالية استثمارية، وقيمة ٧٨٦.٦ مليون درهم وهي ودائع العملاء وقيمة ٨١ مليون درهم وهي المبالغ المالية الموظفة بواسطة مصارف أخرى.

خلال الفترة الممتدة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، فيما لو ازدادت/نقصت معدلات الربح السائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان الأثر على نتائج وحقوق ملكية المصرف كما يلي:

المنتج	المعيار (ايبور)	الأثر على نتائج وحقوق ملكية المصرف الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
استثمارات في ادوات التمويل الإسلامي	تغير بواقع +_ ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٨.٦١٢
ورقة مالية استثمارية	تغير بواقع +_ ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٢١٧
ودائع العملاء	تغير بواقع +_ ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٣.٩٣٣
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف	تغير بواقع +_ ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٤٠٥

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر العملات

خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، لم يتعرض المصرف لأية مخاطر كبيرة لصرف العملات الأجنبية حيث كانت أغلبية معاملاته بالعملة الوظيفية للمصرف.

مخاطر الأسعار

خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، لم يتعرض المصرف لأية مخاطر كبيرة في الأسعار حيث أنه لم يكن يملك أية أوراق مالية استثمارية خاضعة لمخاطر الأسعار.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بأداء الدفعات عندما تصبح مستحقة ضمن الظروف العادية وظروف التحمل. ولحصر هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر متنوعة للتمويل إلى جانب قاعدة الودائع الرئيسية لدى المصرف، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة التدفقات المستقبلية والسيولة بشكل يومي. يشتمل هذا على تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر ضمانات بدرجة تقييم مرتفعة يمكن استخدامها لتأمين الحصول على تمويل إضافي إذا اقتضت الحاجة لذلك.

إن الأداة الرئيسية لمراقبة السيولة هي تحليل عدم تطابق الاستحقاق، والذي تتم مراقبته على مدى فترات زمنية متعاقبة وضمن العملات الوظيفية. يتم وضع إرشادات للتدفقات النقدية السلبية المتراكمة على مدى فترات زمنية متعاقبة.

التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول المبين في الإيضاح ٢٢ التدفقات النقدية مستحقة السداد من قبل المصرف والناشئة عن فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بتاريخ الميزانية العمومية. إن المبالغ المعروضة في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة المتعاقد عليها، حيث يقوم المصرف بإدارة مخاطر السيولة القائمة استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة.

إدارة رأس المال

يقوم المصرف بحساب نسبة المخاطر إلى الموجودات وفقاً للإرشادات الموضوعة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تحدد نسبة ١١% كحد أدنى من إجمالي رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزونة حسب المخاطر. وهذه النسبة تتوافق أيضاً مع تقييم معدل كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ١ والمحتسبة على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الشريحة الأولى من رأس المال	
رأس المال	١.٠٠٠.٠٠٠
إحتياطيات	٣.٠٦٩
مجموع رأس المال	١.٠٠٣.٠٦٩
الموجودات الموزونة حسب المخاطر	
ضمن الميزانية العمومية	٧٩٢.٧٥٣
خارج الميزانية العمومية	-
مجموع الموجودات الموزونة حسب المخاطر	٧٩٢.٧٥٣
نسبة المخاطر إلى الموجودات (%)	%١٢٦.٥

٤ نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٦٩.٩٢٧
أرصدة لدى مصارف أخرى	٢.٨٢٩
	٧٢.٧٥٦
ناقصاً: وديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	(٤٧.٨٢٣)
النقد و ما في حكمه	٢٤.٩٣٣

النقد و ما في حكمه وكذلك الوديعة الإلزامية غير محملة بربح.

٥ استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
ودائع وكالة لدى مصارف	١.١٠٠.٨٥٠
معاملات تمويل عن طريق المرابحة	٤٣٧.٥٦٢
تمويل مشاركة	٤٠.٦٠٨
تمويل إجارة	١٤٣.٩٥٢
بطاقات إئتمان	٨.٦٨٠
ناقصاً: مخصص إنخفاض في القيمة و استهلاك الفترة	(٧.٦٥٠)
	١.٧٢٤.٠٠٢

الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي محملة بمعدل ربح فعلي يتراوح من ٠.٢٥% إلى ١٣.٥% سنوياً.

٦ ورقة مالية استثمارية محتفظ بها لحين استحقاقها

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
صكوك مدرجة	٤٣.٤٦٨

الصكوك صادرة عن مؤسسة قائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة تم تقييمها بدرجة B-1 من قبل ستاندرد آند بورز.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت القيمة العادلة للصكوك ٤٦.٨ مليون درهم في حين يتوقع المصرف استرداد تدفقات نقدية بقيمة ٦٠ مليون درهم من إطفاء الورقة المالية عند استحقاقها في ٢٠١٠.

الصكوك محملة بمعدل ربح فعلي يبلغ ١٦.٢٩%.

٧ ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	أثاث وتركيبات ومعدات ألف درهم	مركبات ألف درهم	أجهزة وبرامج كمبيوتر ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة						
إضافات والرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣٣.٠٨٧	١٢.٣١٨	٩٦٧	٢٤.٩٥١	٤.٥٥٣	٧٥.٨٧٦
الاستهلاك						
الاستهلاك المحمل للفترة والرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	(٣.٨٠٣)	(١.٥٢٣)	(٢٣٧)	(٤.٧٠٦)	-	(١٠.٢٦٩)
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٢٩.٢٨٤	١٠.٧٩٥	٧٣٠	٢٠.٢٤٥	٤.٥٥٣	٦٥.٦٠٧

٨ موجودات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات مستحقة على استثمارات في أدوات تمويل إسلامي	٩.٦٣٩
إيرادات مستحقة على ورقة مالية استثمارية	١٧٨
إيجار مدفوع مقدماً	٩.١٧٦
سلف موظفين	٩٦٧
موجودات أخرى	٢.١٦٠
	٢٢.١٢٠

٩ ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
حسابات جارية	٢٧٠.٧٥٦
حسابات توفير	١١.٦١٣
ودائع مضاربة	٢٨٥.٢١٢
ودائع وكالة	١٥٠.٥٣٧
حسابات معلقة	٦٨.٥٣٩
	٧٨٦.٦٥٧

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كانت ودائع عملاء المصرف محملة بمعدل ربح فعلي من ١.٤٥% إلى ٥.٥% سنوياً.

١٠ مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
ودائع وكالة من مصارف	٨١.٠١٥

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كانت المبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف محملة بمعدل ربح فعلي من ٠.٣٥% إلى ٠.٦٥% سنوياً.

١١ مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
شيكات مصدقة	٢٣.١٠٩
مخصص رواتب ومنافع الموظفين	١٠.٣٧٧
ربح مستحق لودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف	١٠.٣٢٠
مطلوبات أخرى	١١.٥٠٥
	٥٥.٣١١

١٢ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
المحمل للفترة (إيضاح ١٧)	٢.١٥٧
دفعات خلال السنة	(٢٥٦)
في ٣١ ديسمبر	١.٩٠١

وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩)، قامت الإدارة بإجراء تقييم للقيمة الحالية لالتزاماتها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستخدام طريقة وحدة التسليف المتوقعة، بخصوص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الواجب دفعها بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي قيمته الحالية باستخدام معدل خصم بنسبة ٦%. وبموجب هذه الطريقة، تم إجراء تقييم لفترة الخدمة المتوقعة للموظف لدى المصرف وللراتب الأساسي المتوقع بتاريخ ترك الخدمة.

١٣ رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل	
١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد منها درهم واحد	١.٠٠٠.٠٠٠

١٤ احتياطي قانوني

يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ وتعديلاته، تحويل نسبة ١٠% من صافي ربح السنة إلى احتياطي قانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي نسبة ٥٠% من رأس المال المصدر. لا يتوفر هذا الاحتياطي للتوزيع. لم يتم القيام بأي تحويل بخصوص الفترة الحالية حيث سيتم تحديد التحويل بناءً على نتائج المصرف للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

١٥ صافي الفائض من الطرح العام الأولي

	٣١ مارس ٢٠٠٩ ألف درهم
رسوم طرح عام أولي محصلة بقيمة ٠.٠٢ درهم للسهم الواحد	٢٠.٠٠٠
ناقصاً: مصاريف منفقة تتعلق بالطرح العام الأولي	(١٨.٠٦٤)
	١.٩٣٦

تم تحويل صافي الفائض من الطرح العام الأولي بقيمة ١.٩ مليون درهم إلى الاحتياطي القانوني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

١٦ إيرادات من استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات من ودائع وكالة لدى مصارف	٨٩.٤١٦
إيرادات من معاملات تمويل عن طريق المرابحة	١٦.٠٦٧
إيرادات من تمويل مشاركة	٣.١٥٠
إيرادات من تمويل إجارة	١.٩٨٦
	١١٠.٦١٩

١٧ تكاليف الموظفين

	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
رواتب وبدلات	٨١.٥٠٧
تكاليف أعمال مكلفة لجهات خارجية	٢.٣٤٧
مخصص مكافآت	٨.٠١٦
مساهمة في صندوق التقاعد	٢.٩٢٣
تدريب الموظفين	٧٥٢
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢.١٥٧
أخرى	٤.٤٨٣
	١٠٢.١٨٥

١٨ مصاريف عمومية وإدارية

	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
مصاريف إيجار (إيضاح ٢٠)	١٤.٠٣٩
مصاريف تسويق وتصميم وتطوير منتجات واتصالات	١٢.٦٤٦
مصاريف أعمال مكلفة لجهات خارجية	٤.٦١١
مصروف رسوم بطاقات خصم وبطاقات ائتمان	٢.١٥٣
مصاريف استشارات	٥.٢٢٣
أتعاب قانونية ومهنية	٥٠٥
أخرى	١٤.٣١٢
	٥٣.٤٨٩

١٩ التزامات و مطلوبات طارئة

التزامات رأسمالية

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت الالتزامات الرأسمالية القائمة على المصرف ٤.٥ مليون درهم وسيتم تمويلها في غضون السنة القادمة.

التزامات متعلقة بالائتمان

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالائتمان على التزامات بمنح ائتمان مصممة لتلبية متطلبات عملاء المصرف.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، ترتبت على المصرف الالتزامات و المطلوبات التالية:

	ألف درهم
التزامات بمنح ائتمان	٢٢٥.٢٢١
إعتمادات مستندية	١١.٢٦٢
خطابات ضمان	٦٧٦
	٢٣٧.١٥٩

٢٠ معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين، وكذلك الأعمال التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة وموظفو الإدارة الرئيسيون والأعمال التي يمارسون عليها نفوذاً فعالاً.

	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
المعاملات	
مصاريف إيجار (إيضاح ١٨)	٧.٩٤٢
مكافأة لموظفي الإدارة الرئيسيين	١٣.٤٨٤

قامت حكومة عجمان بمنح المصرف قطعة أرض خلال الفترة و تم إظهارها على أساس التكلفة العادلة من قبل دائرة الأراضي و الأملاك بإمارة عجمان، و نتج عن تلك المنحة عائداً بقيمة ٥٨ مليون درهم خلال الفترة اللاحقة لبيع الأرض و تم إظهارها في بيان الدخل.

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الأرصدة	
ودائع العملاء	٣٠٤ر٧٨١

٢١ ربحية السهم الواحد

يتم حساب ربحية السهم الواحد الأساسي من خلال تقسيم صافي الخسارة العائدة للمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ درهم
خسارة الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	١.١٣٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة	١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
ربحية السهم الواحد – (درهم إماراتي)	٠.٠٠١١

لم توجد أية أسهم مؤدية للتخفيض كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٢ جدول استحقاق المطلوبات

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		
	حتي سنة واحدة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
ودائع العملاء	٧٨٦.٦٥٧	–	٧٨٦.٦٥٧
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف أخرى	٨١.٠١٥	–	٨١.٠١٥
مطلوبات أخرى	٥٥.٣١١	–	٥٥.٣١١
مخصص نهاية الخدمة للموظفين	–	١.٩٠١	١.٩٠١
	٩٢٢.٩٨٣	١.٩٠١	٩٢٤.٨٨٤
		–	١١٣.٧٦٥
التزامات و مطلوبات طارئة	٢٣٧.١٥٩	–	٢٣٧.١٥٩

٢٣ أرقام المقارنة

لا توجد هناك أرقام للمقارنة حيث أن هذه هي الفترة القانونية الأولى للمصرف.